

## بيان المدير العام بمناسبة الاحتفال بيوم الأغذية العالمي روما، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2008

السيدة الفاضلة سوزان مبارك، السيدة الأولى لجمهورية مصر العربية،  
سعادة السيد فينشينزيو سكوتي نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية، وزارة الخارجية الإيطالية،  
سيادة المونسنيور Renato Volante، المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى منظمة الأغذية والزراعة،  
أصحاب السعادة السفراء،  
حضرات السيدات والسادة ضيوف الشرف،  
سيداتي وسادتي،

ها نحن مجتمعين في روما، كدأبنا في كل عام، للاحتفال بيوم الأغذية العالمي. وموضوع هذا العام هو "الأمن الغذائي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية". إلا أنه نظراً للأزمة الغذائية التي نشهدها منذ عام، فإن هذا اليوم يمثل مناسبة أيضاً للحديث مجدداً عن نتائج المؤتمر الرفيع المستوى الذي انعقد في المنظمة في شهر يونيو/حزيران الماضي.

إن آثار تغير المناخ تمسنا جميعاً، إلا أن الأقاليم الفقيرة هي ضحاياها الأولى. وستكون الأكثر تضرراً مئات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة ويعانون بالفعل من سوء التغذية: أي أصحاب الحيازات الزراعية والحراجية الصغيرة وصغار مربي الحيوانات وصيادي الأسماك.

وسيكون لتغير المناخ تأثير أيضاً على توافر الأراضي والمياه وعلى التنوع البيولوجي كذلك. وفي الأقاليم الاستوائية، ينطوي تطور درجات الحرارة ومعدلات هطول الأمطار، فضلاً عن تزايد وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة، على خطر تخفيض الإنتاج الزراعي بمقادير كبيرة.

وعلى سبيل المثال، فإن نتائج تغير المناخ في إفريقيا تنذر بخطورة بالغة لهذه القارة التي سيبلغ عدد سكانها ملياري نسمة خلال السنوات الأربعين القادمة.

وقد يؤدي تغير المناخ أيضاً إلى زيادة حركة الهجرة إلى البلدان الأكثر ثراء، كما قد يدفع ارتفاع مستوى مياه البحار المجتمعات التي تعيش في المناطق الساحلية المنخفضة ومصبات الأنهار إلى الهجرة إلى أراضٍ أكثر ارتفاعاً.

لذلك فإن هذه المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي ينبغي أن تدرج في سياق إيكولوجي واجتماعي واقتصادي جديد تماماً. وفي هذا الصدد، فإن تنمية إنتاج الوقود الحيوي يشكل ضغطاً إضافياً على الإنتاج الزراعي ويغير السياق الاقتصادي الزراعي.

وقد أدى ارتفاع أسعار البترول والغاز إلى زيادة القدرة التنافسية للطاقة البيولوجية وإلى دعم منافستها للإنتاج الزراعي المخصص للاستخدام الغذائي. ويتبين من آخر دراسات أجرتها المنظمة أن أثر تنمية إنتاج الوقود الحيوي، إلى ما يجاوز مستواه في 2007، يمكن أن يمثل زيادة في الأسعار تبلغ، بحسب المحاصيل، 5 في المائة للقمح، و12 في المائة للذرة، و15 في المائة للزيوت النباتية، خلال السنوات العشر المقبلة. وهكذا فقد أسفرت سياسات تقديم إعانات الدعم وفرض الرسوم الجمركية، فضلاً عن استحداث أنواع "ممزوجة" من وقود السيارات، عن تشويهاة في السوق الدولية تضر بالأمن الغذائي العالمي، كما يتضح من دراسة المنظمة عن حالة الأغذية والزراعة في العالم في 2008.

ومع ذلك، ففي عالم زادت فيه أسعار البترول كثيراً وما زال الحصول فيه على الطاقة يمثل مشكلة بالنسبة لعدد كبير من البشر، لا ينبغي النظر إلى تنمية إنتاج الطاقة الحيوية على أنه خطر فحسب. فربما كان يتيح فرصة، في الواقع، طالما أن ميزان الطاقة للعملية التحويلية لا يفضي إلى زيادة في غازات الاحتباس الحراري وأن إنتاج الطاقة الحيوية لا يسفر عن الاقتطاع من المواد الغذائية المتاحة.

إلا أن الزراعة تمثل أيضاً عنصراً من عناصر التصدي لمشكلات تغير المناخ. ذلك أنها تسهم في زيادة احتجاز الكربون، خاصة عند الحد من عملية إزالة أشجار الغابات الاستوائية وتدهور هذه الغابات. كما يمكنها أن تحسن من تجديد الغابات والسيطرة على الحرائق في الأماكن الطبيعية. كذلك فإن الحد من استغلال التربة، وتجديد الطاقة الحيوية، والإدارة الجيدة للمراعي والتغذية والنفايات الحيوانية، كلها عوامل من شأنها أن تزيد من احتجاز الكربون في التربة الزراعية.

ويتعين على الزراعة العالمية أن تتصدى لجميع هذه التحديات في سياق أزمة غذائية تتطلب رداً عالمياً على الأجل القصير والمتوسطة والطويلة مع مراعاة سياق تلك التغيرات العميقة.

وقد أفضت الأزمة الغذائية العالمية، في الشهور الأخيرة، إلى نتائج اجتماعية وسياسية مؤلمة، اكتنفها مظاهرات بل وحالات من الهياج الشعبي الغاضب. وما زال من الممكن أن تشكل، في قارات مختلفة، تهديداً للسلام والأمن العالميين.

ومع ذلك، فقد كانت هذه الكارثة الجديدة متوقعة. ففي عام 1996، ومن هذا المكان تحديداً، عقد 112 من رؤساء الدول والحكومات، وممثلو 186 عضواً في المنظمة، إبان مؤتمر القمة العالمي للأغذية، التزاماً رسمياً بتخفيض عدد من يعانون الجوع في العالم إلى النصف بحلول عام 2015. إلا أنه بحلول عام 2002، اقتضى الأمر عقد مؤتمر قمة ثانٍ لتوجيه عناية المجتمع الدولي إلى أن الموارد التي كان يجب أن تمويل البرامج الزراعية في البلدان النامية كانت آخذة في التناقص بدلاً من التزايد.

ذلك أن قيمة المعونة الزراعية قد انخفضت من 8 مليارات من الدولارات الأمريكية في عام 1984 (بحساب سنة 2004) إلى 3.4 مليار دولار أمريكي في 2004، ما يمثل هبوطاً بنسبة 58 في المائة بالقيمة الحقيقية. وتدهور نصيب الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية من 17 في المائة في عام 1980 إلى 3 في المائة في عام 2006. وشهدت المؤسسات المالية الدولية والإقليمية هبوطاً حاداً في

الموارد الموجهة إلى الأنشطة الزراعية التي تعتبر سبيل العيش الرئيسي بالنسبة إلى 70 في المائة من الفقراء في العالم.

إلا أن برامج العمل جاهزة. فقد أعدت البلدان النامية، بالتعاون مع المنظمة، السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي كان من شأنها، لو أنها حصلت على التمويل المناسب، أن تكفل الأمن الغذائي العالمي.

وفي يوليو/تموز 2003 اعتمد رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في مابوتو، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، والذي أعد بدعم من منظمة الأغذية والزراعة. ويؤكد هذا البرنامج على أهمية التحكم في المياه، والبنى الأساسية والقدرات التجارية، وزيادة إنتاج المحاصيل والحد من الجوع، والبحوث الزراعية ونشر التكنولوجيا، والإنتاج الحيواني، والغابات، ومصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية.

وفي هذا الإطار، أعد 51 بلداً أفريقياً، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، برامج وطنية للاستثمار على الأجل المتوسط ومخططات عامة لمشروعات قابلة للتمويل المصرفي.

كما أن الاتحادات الاقتصادية الإقليمية، وهي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، والسوق المشتركة لدول شرقي وجنوبي إفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية لتحقيق التنمية، واتحاد المغرب العربي، قد أعدت بدعم من المنظمة، برامج إقليمية للأمن الغذائي تشدد على التجارة داخل الأقاليم فضلاً عن تدابير الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية القائمة على القواعد التي وضعتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة لحماية المستهلكين في إطار الدستور الغذائي والهيئة الدولية لوقاية النباتات.

ومتابعة لتنفيذ المراحل التجريبية من البرامج الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي في بلدان مجموعة الكاريبي، في أمريكا الوسطى والجنوبية، أقر أيضاً مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، في مونتيفيديو في أوروغواي، مبادرة "تحرير أمريكا اللاتينية والكاريبي من الجوع في 2025".

وأعدت أيضاً برامج إقليمية مشابهة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، في أوروبا الوسطى وآسيا الوسطى من أجل الاتحاد الاقتصادي للبحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي.

فمن الواضح إذن أن البرامج والمشروعات الرامية إلى تسوية مشكلة الأمن الغذائي توجد بالفعل.

حضرة السيدة الفاضلة سيدة مصر الأولى،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

لقد شرحت أسباب الأزمة الغذائية الحالية بما فيه الكفاية، لذلك فلن أعود إليها. أما نتائج الأزمة فهي بالغة القسوة. ذلك أن التقديرات الأخيرة، التي وضعناها في عام 2007، تشير إلى أن عدد من يعانون سوء التغذية قد بلغ 923 مليون نسمة، أي بزيادة تبلغ زهاء 10 في المائة مقارنةً بعام 2006.

وفي الفترة من 3 إلى 5 يونيو/حزيران 2008، التقى مندوبون عن 181 بلداً - منهم 43 رئيس دولة وحكومة وأكثر من مائة وزير - للاشتراك في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي. وأكد المؤتمر مجدداً ضرورة زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الاستثمار في الزراعة. وكان الأمين العام للأمم المتحدة حاضراً معنا في روما أيضاً للاشتراك في المؤتمر. وقد عرض نتيجة المداولات الأولى لفريق المهمات الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي وهو الفريق الذي أنشأه الأمين العام وما زال يتولى رئاسته اليوم.

وقد وضع الفريق الآن اللمسات الأخيرة في إطار عمل شامل يقوم على المهارات والخبرات التي تتمتع بها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقام الفريق بتقدير الاحتياجات على الصعيد العالمي. وأعد الممثلون المحليون لمنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، بالتعاون مع مختلف الحكومات، برامج قطرية في هذا الصدد. وينبغي أن يسمح إطار العمل الشامل بالوفاء بالاحتياجات العاجلة من المعونة الغذائية وتوزيع المدخلات، فضلاً عن الاستثمارات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وتقدر الاحتياجات المالية السنوية لهذا البرنامج بمبلغ 30 مليار دولار أمريكي.

وتواصل منظمة الأغذية والزراعة، في هذا الإطار، المبادرة التي طرحتها في ديسمبر/كانون الأول 2007 لتمكين مزارعي "البلدان الفقيرة التي تعاني العجز الغذائي الشديد" من إنعاش إنتاجهم الزراعي عن طريق تيسير حصولهم على البذور والأسمدة والأعلاف الحيوانية.

وقد تلقت المنظمة، في هذا الصدد، 79 طلباً بالاشتراك في هذا البرنامج. وقد بدأت عمليات توزيع البذور والأسمدة بالفعل، أو قد برمجت في 76 بلداً. إلا أن هذا النوع من العمل ليس جديداً على المنظمة إذ أنها نفذت خلال السنوات العشر الماضية 1022 مشروعاً لتوزيع المدخلات تبلغ قيمتها الكلية 931 مليون دولار أمريكي.

غير أنني أجد لزاماً على أن أضيف أن الموارد المالية اللازمة للعمل مازالت أقل كثيراً من الاحتياجات القائمة على توقعات هذه البلدان. ورغم الحماس الذي ميز الخطب والالتزامات المالية التي أعلنتها العديد من البلدان، فإن ما تم تسديده لا يمثل سوى جزءاً بسيطاً مما تم الالتزام به في شهر يونيو/حزيران الماضي، فهو يبلغ نحو 10 في المائة من المبلغ المعلن وهو 22 مليار دولار أمريكي. أضف إلى ذلك أن المبالغ المسددة قد وجهت إلى المعونة الغذائية أساساً.

وينبغي للالتزامات المعقودة أن تسفر بأسرع ما يمكن عن موارد جديدة تجري إتاحتها على وجه السرعة. وهذا هو سبب النداء الجديد الذي وجهه الأمين العام بمناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ أقل من شهر واحد.

وأنا أعلم أن الحالة الدولية الراهنة التي تتسم بأزمة خطيرة للنظام المالي لا تسهل

عملنا. وقد أبرزت أجهزة الإعلام الأزمة المالية على حساب الأزمة الغذائية. إلا أن هذه الأزمة ما زالت مستمرة. وبدلاً من أن يقلّ عدد من يعانون سوء التغذية وفقاً لأهداف مؤتمر القمة العالميين المعنيين بالأغذية وبالألفية، فإنه قد زاد بعدد 75 مليون نسمة في 2007، وهذا الرقم مرشح للزيادة في 2008.

السيدة الفاضلة، سيدة مصر الأولى،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

إن الحل الهيكلي لمشكلة الأمن الغذائي العالمي إنما يكمن في زيادة الإنتاجية والإنتاج، لاسيما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. لذلك فلا بد من عكس الاتجاه السلبي لنصيب الزراعة من المعونة الإنمائية الرسمية. ولا بد أيضاً من اللجوء إلى حلول ابتكارية وإبداعية لتعبئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من القطاع الخاص. كما تجدر، على سبيل المثال، إقامة شركات تراعي مصالح مختلف الأطراف عن طريق التوصل إلى اتفاقات بين البلدان التي تتمتع بالموارد المالية والتكنولوجية، من جهة، والبلدان التي تتمتع بالأراضي والمياه والموارد البشرية من جهة أخرى.

وللعمل بطريقة متسقة على الأجل الطويل في التصدي للتحديات والصعوبات التي واجهتنا خلال السنوات الأخيرة، فعلى أن نعزز، على الصعيد الدولي، إدارة الكفاح ضد انعدام الأمن الغذائي على أساس البنى والبرامج القائمة بالفعل.

وفي هذا الخصوص، عقد مساء أمس اجتماع جانبي بشأن المبادرات المتعلقة بالشراكة وفريق الخبراء الرفيع المستوى لمعالجة الأمن الغذائي العالمي، في إطار اللجنة المعنية بالأمن الغذائي، وذلك لإتاحة فرصة تبادل الرأي بشأن هذه المسائل لمجموع الدول الأعضاء والشركاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن اللجنة المعنية بالأمن الغذائي قد كلفت في عام 1996 بمتابعة القرارات وبرنامج مكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي التي اعتمدها "مؤتمر القمة العالمي للأغذية".

أصحاب المعالي والسعادة،  
السيدات والسادة،

إن المؤتمر الرفيع المستوى، الذي عقد في هذه القاعة في شهر يونيو/حزيران الماضي، كان شاهداً على مرحلة، أمل أن تكون حاسمة، في كفاحنا ضد الجوع في العالم.

ولدينا الآن إطار عمل شامل. كما لدينا اقتراحات لتحسين إدارة الكفاح ضد الجوع في العالم. ولدينا، علاوة على ذلك، وعود تمويلية تصل إلى 22 مليار دولار تقريباً.

وأود، في هذا اليوم العالمي للأغذية، التأكيد على أننا نعرف ما يجب عمله للقضاء على الجوع الذي يعاني منه 923 مليون نسمة في العالم. كما نعرف ما يجب عمله لمضاعفة الإنتاج الغذائي العالمي لإطعام سكان سيتجاوز عددهم 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050.

إلا أنه لا بد من توافر الإرادة السياسية واحترام الالتزامات المالية حتى يمكن إجراء الاستثمارات اللازمة لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في البلدان الأشد فقراً.

فهذه هي أفضل الضمانات الأكيدة لإقامة عالم يسوده التقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم يحقق الأوضاع التي يقوم عليها سلم البشرية وأمنها.

وشكراً على حسن إصغائكم.